

الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل

- وقدمه في الشرح والفروع .
- وقيل يقبل واحد عند العدم وهو قياس قول الخرقي .
- وذكر بن رزين المخوف عرفا أو بقول عدلين .
- قوله (فعطاياه كالوصية في أنها لا تجوز لو ارث ولا تجوز لأجنبي بزيادة على الثلث إلا بإجازة الورثة مثل الهبة والعنق والكتابة والمحاباة) .
- يعنى إذا مات من ذلك .
- أما إذا عوفى بهذه العطايا كعطايا الصحيح .
- تنبيه تمثيله بالعنق مع غيره يدل على أنه كغيره في أنه يعتبر من الثلث وهو صحيح وهو المذهب وعليه الأصحاب .
- وخرج بن عقيل والحلواني من مفلس رواية هنا بنفاد عتقه من كل المال \$ فائدتان .
- إحداهما لو علق صحيح عتق عبده على شرط فوجد الشرط في مرضه فالصحيح من المذهب أن يكون من الثلث .
- قدمه في الفروع وغيره .
- واختاره أبو بكر وابن أبي موسى وغيرهما .
- وقيل يكون من كل المال .
- وحكماهما القاضي في خلافه روايتين .
- ذكره في القاعدة السابعة عشر بعد المائة .
- ومحل الخلاف إذا لم تكن الصفة واقعة باختيار المعلق فإن كانت من فعله فهو من الثلث بغير خلاف .
- الثانية المحاباة لغير وارث من الثلث كما قال المصنف